

إعلان

حول إدارة الإنترنت وتنمية الاقتصاد الرقمي في أفريقيا

نحن، رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي، المجتمعين في الدورة العادية الثلاثين لمؤتمر الاتحاد الأفريقي المنعقدة في أديس أبابا، إثيوبيا يومي 28 و 29 يناير 2018؛

إذ ندرك أن الإنترنت أداة أساسية وقوة دينامية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وإذ نشير في هذا الصدد إلى القرار 13/26 الصادر عن مجلس حقوق الإنسان؛

وإن ندرك أيضا أن صوت أفريقيا في إدارة الإنترنت أمر بالغ الأهمية لتنمية اقتصاد أفريقيا وتمكين أفريقيا من الإسهام بفعالية أكبر في الاقتصاد العالمي (وأن اقتصاد أفريقيا يحتاج إلى التوسيع بشكل كبير)؛

وإذ نشير إلى الالتزامات التي تم التعهد بها خلال القمتين العالميتين في جنيف وتونس بشأن مجتمع المعلومات، فيما يتعلق برؤية مشتركة لإدارة الإنترنت، مما أدى إلى اعتماد إعلان المبادئ وتعرف عملي لإدارة الإنترنت؛

وإذ نأخذ في الاعتبار الشواغل التي تثيرها ادعاءات المراقبة الجماعية وانتهاكات الحق في الخصوصية في البيئة الرقمية وإذ نوكد مجددا الالتزامات الواردة في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 167/68 و 166/69 بشأن احترام وحماية الحق في الخصوصية، بما في ذلك سياق الاتصالات الرقمية؛

وإذ نلاحظ مع القلق أن أقل من 20٪ من الأفريقيين هم الذين يستخدمون الإنترنت، وأن غالبية الذين لا يستخدمون الإنترنت هم في المناطق الريفية، ولا سيما النساء والفقراء، وأن متوسط تكلفة خط الإنترنت الثابت وعبر الهاتف النقال يتجاوز 50٪ من متوسط دخل الفرد.

وإذ نوكد من جديد التزامنا بالحاجة إلى الاستقرار، وسلامة المواطنين والمؤسسات، وسرية أمن البيانات عبر الإنترنت، من خلال اتفاقية الاتحاد الأفريقي بشأن الأمن السيبراني وحماية البيانات الشخصية، وإذ نأخذ في الاعتبار قابلية توسيع البنية التحتية للإنترنت في أفريقيا؛

وإذ نشير إلى التزام الدول الأعضاء بتعزيز وحماية الحريات الأساسية، ولا سيما الحق في حرية التعبير والحصول على المعلومات (عبر شبكة الإنترنت وخارجها)، وحقوق الإنسان والشعوب المنصوص عليها في صكوك الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة وإذ ندرك أن هذه الحقوق يجب احترامها خلال شبكة الإنترنت أو خارجها؛

وإذ نلاحظ مع التقدير الجهود التي يبذلها الاتحاد الأفريقي بالتعاون مع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا ومنظمات المجتمع المدني لتعزيز مشاركة البلدان الأفريقية في إدارة الإنترنت العالمية ومناقشات السياسة العامة ذات الصلة، مما أدى إلى إنشاء منتدى إدارة الإنترنت الأفريقية؛

وإذ ندرك الحاجة إلى إضفاء الطابع المحلي على مناقشات إدارة الإنترنت وما يتصل بها من مسائل السياسة العامة لتمكين وتطوير ودعم الإنترنت / الاقتصاد الرقمي المحلي؛

وإذ نلاحظ مع الارتياح، تجديد ولاية منتدى إدارة الإنترنت في 16 ديسمبر 2015، من جانب الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة للأمم المتحدة الذي رحب، بالإضافة إلى ذلك، بدور منتدى إدارة الإنترنت باعتباره منتدى متعدد الأطراف للمناقشات بشأن هذه القضايا ودعى إلى تنفيذ توصيات فريق العمل الذي أنشئ لغرض اقتراح إدخال تحسينات على المنتدى (وثيقة A/67/65-E2012/48 and Corr.1) وتنفيذ نصوص القمة العالمية لمجتمع المعلومات؛

وإذ ندرك أن عمليات أصحاب المصلحة المتعددين أصبحت نهجا أساسيا وفريدا للمشاركة في معالجة عمليات الإنترنت وغيرها من عمليات وضع السياسات ومعالجة القضايا المعقدة؛

وإذ نعي بأن مبادئ إدارة الإنترنت ينبغي أن تجسد وتحترم المبادئ الأساسية للإنترنت المفتوح والمتاح والمرن والقابل للتشغيل المشترك الذي أدى إلى نجاحه الملحوظ اليوم، وأنه ينبغي أيضا أن يشكل الأساس لأي ارتباطات مستقبلية لجميع أصحاب المصلحة على الصعيد الوطني والإقليمي والجهودي الدولية المتعلقة بصنع السياسات المتصلة بالإنترنت؛

بموجب ذلك،

بشأن مبادئ إدارة الإنترنت

1. تؤكد من جديد أن إدارة الإنترنت ينبغي أن تكون شاملة وشفافة ومتيسرة للجميع؛
2. ندعو جميع أصحاب المصلحة إلى تسخير إمكانيات تكنولوجيات المعلومات والاتصالات للمساعدة في تحقيق الأهداف الإنمائية المنفق عليها دوليا، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة التي اعتمدها الأمم المتحدة في 25 سبتمبر 2015؛
3. نقر بأهمية الحفاظ على الإنترنت المفتوح استنادا إلى عمليات وضع المعايير المفتوحة، باعتبارها عوامل تمكين رئيسية لمجتمعات المعرفة والمعلومات الشاملة؛
4. نطل ملتزمين بتسيير شبكة إنترنت مرنة (فريدة) وعالمية وقابلة للتشغيل المتبادل تكون متاحة للجميع ونسعى جاهدين لضمان وصول جميع الأفريقيين إلى جميع أنحاء العالم بما في ذلك الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة؛
5. ندعم روح إدارة الإنترنت لأصحاب المصلحة المتعددين في جدول أعمال مؤتمر تونس وملتزم بالنهوض بنهج أصحاب المصلحة المتعددين المفتوحة والتشاركية والشاملة والشفافة والتعاونية والموجهة نحو توافق الآراء والتي تحترم التنوع الثقافي واللغوي، والتي تسعى إلى تعزيز المساءلة والمشاركة الكاملة للحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني والمجتمع الفني والمستخدمين. ونقر كذلك بأن أدوار ومسؤوليات مختلف أصحاب المصلحة يمكن أن تختلف تبعا للمسألة قيد البحث؛
6. نطلب من المجموعات الاقتصادية الإقليمية والمنظمات الإقليمية والدولية المعنية بتطوير الإنترنت وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والمكاتب الإقليمية للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا أن تؤدي دورا قياديا في المنتديات الوطنية والإقليمية لإدارة الإنترنت وتيسرها في أقاليمها؛

7. ندعو مفوضية الاتحاد الأفريقي إلى الوصول إلى جميع أصحاب المصلحة وتوفير إطار لضمان المشاركة الفعالة من جانب الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني والمجتمع الفني على أرضية مشتركة للعمليات/المناقشات المتعلقة بالسياسة العامة وإدارة الإنترنت من أجل اتخاذ القرار.

بشأن مشاركة أفريقيا في إدارة الإنترنت

8. **نطلب** من المفوضية ووكالة تخطيط وتنسيق النيباد واللجنة الاقتصادية لأفريقيا زيادة مشاركة الدول الأعضاء والمؤسسات المتخصصة والمجموعات الاقتصادية الإقليمية في مناقشات إدارة الإنترنت وعمليات السياسة العامة ذات الصلة بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر تلك التي تجري في الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية وشركة الإنترنت المعنية بالأسماء والأرقام المخصصة، وفرقة العمل المعنية بهندسة الإنترنت، ومجلس حقوق الإنسان، والمركز الأفريقي لمعلومات الشبكة، ومجتمع الإنترنت، والنطاق الأفريقي من المرتبة العليا، ومنتدى إدارة الإنترنت، ومنتدى إدارة الإنترنت الأفريقي، والمنتديات الإقليمية والوطنية لإدارة الإنترنت؛

9. **نطلب** من الدول الأعضاء والمؤسسات المتخصصة والمجموعات الاقتصادية الإقليمية بأن تضع، بالتعاون مع وكالة تخطيط وتنسيق النيباد والمفوضية، آليات وقنوات تتيح ترجمة النقاش العالمي حول إدارة الإنترنت وتفسيره في السياق المحلي ونشجع المساهمات الفعالة على الصعيدين المحلي والإقليمي الفرعي من جميع أصحاب المصلحة؛

10. **نطلب أيضا** من المفوضية ووكالة تخطيط وتنسيق النيباد وضع آليات تنسيق مع المؤسسات القارية ذات الصلة مثل المركز الأفريقي لمعلومات الشبكة والمجموعة الأفريقية لمشغلي الشبكات، والشبكات الأفريقية للبحث والتعليم، والرابطة الأفريقية لمقدمي خدمات الإنترنت بشأن المسائل المتعلقة بإدارة الإنترنت والفضاء الحاسوبي؛

11. **نشجع** الدول الأعضاء على دعم وتشجيع مشاركة جميع أصحاب المصلحة في المنتديات الوطنية والإقليمية لإدارة الإنترنت (التي تشكل حجر الأساس للمنتدى الأفريقي لإدارة الإنترنت)؛

12. **نحث** المفوضية لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا على دعم إنشاء مرصد أفريقيا للتنمية والحوكمة في مجال الإنترنت، وإنشاء آليات لتتبع ومتابعة التوصيات الصادرة عن المنتديات الإقليمية والعالمية لإدارة الإنترنت، وتقديم تقارير دورية إلى الدول الأعضاء؛

13. **نحث** الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي على المساهمة بفعالية وتولي زمام المبادرة في إنشاء منتديات وطنية وإقليمية لإدارة الإنترنت والمشاركة الكاملة في المنتدى الأفريقي لإدارة الإنترنت.



بشأن تنمية الاقتصاد الرقمي في أفريقيا

14. **نتعهد** بضمان بيئات قانونية وتنظيمية تمكن من نمو الاقتصاد الرقمي في أفريقيا من خلال التطبيقات والخدمات المبتكرة، مما يجعل الإنترنت محوريا في أجندة التنمية في أفريقيا؛

15. **نعزز** المحتوى المحلي ونضع الآليات اللازمة لكفالة التوزيع العادل لإيرادات الإنترنت؛

16. **نعزز** الشراكات الرامية إلى حفز الاستثمار في البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والإنترنت؛

17. **نتعهد** بالتصديق على اتفاقية مالايو لمكافحة الجرائم الحاسوبية مع تعزيز حماية البيانات الشخصية واحترام حقوق الإنسان ضمن أطر قانونية مناسبة. وبذلك، سنحافظ على سلامة وموثوقية البنية التحتية الإقليمية للإنترنت، فضلا عن ثقة المستخدمين المحليين والاعتماد على الإنترنت من أجل المعاملات الإلكترونية الآمنة؛

18. **نطلب** من المفوضية ووكالة تخطيط وتنسيق النيباد، بالتعاون مع أصحاب المصلحة الرئيسيين الآخرين، بتقييم الاقتصاد الرقمي في أفريقيا لتحديد المجالات التي تحتاج إلى تعزيز أو وضع سياسات جديدة تتماشى مع تحفيز نمو الاقتصاد الرقمي في أفريقيا؛

19. **نتعهد بالعمل** معا في مكافحة الاستخدام غير الملائم لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بغية التوصل إلى توافق في الآراء على المدى المتوسط بشأن أفضل آليات وممارسات الأمن الحسوبي في أفريقيا؛

20. **نطلب** من المفوضية العمل مع الدول الأعضاء والشركاء وأصحاب المصلحة لتعزيز مشاركة أفريقيا في المستقبل في جولات النطاقات العامة من المرتبة العليا الجديدة من خلال فحص العوامل التي تعرقل المشاركة وتسهيل وضع نماذج الأعمال التجارية ذات الصلة بأفريقيا وإشراك شركة الإنترنت للأسماء والأرقام المخصصة في تذليل العقبات أمام دخول أصحاب المصلحة الأفريقيين؛

21. **نطلب** من المفوضية العمل مع الدول الأعضاء والقطاع الخاص والشركاء الآخرين لضمان أن تقوم أفريقيا بتطوير بنية تحتية قوية لتمكين المشاركة الفعالة في الإنترنت العالمي (خاصة نظام اسم النطاق، الصناعة المضيفة)، وضمان أن يكون الأفريقيون أمناء على بياناتهم ومعلوماتهم؛

22. **نطلب** من المفوضية العمل مع أصحاب المصلحة المعنيين من أجل وضع برنامج عمل أفريقي مشترك بشأن إدارة الإنترنت، يكفل تعزيز حقوق الأفريقيين على الإنترنت ودعمها، والاعتراف بالشواغل الأفريقية في النظام العالمي لإدارة الإنترنت.

بشأن إدارة أسماء النطاقات

23. **نتعهد** بتعزيز استخدام نطاق من المرتبة العليا لرموز البلدان كعناصر من العلامات التجارية الوطنية والقارية وضمان تشغيل سجلات نطاقات من المرتبة العليا لرموز البلدان كمؤسسات ذات منافع عامة يمكنها إنشاء ورعاية ودعم بنية تحتية حيوية محلية ومجتمع قادر على جذب الاستثمارات؛

24. **نتعهد** بمواصلة تعزيز اعتماد بروتوكول الإنترنت النسخة السادسة (IPv6) والقيادة بالقدوة من خلال اعتماده ونشر بروتوكول الإنترنت النسخة السادسة (IPv6) من قبل نطاقات من المرتبة العليا لرموز البلدان، فضلا عن البنية التحتية لشبكات الإدارة والوكالات العامة؛

25. **نطلب** من المفوضية العمل بالتعاون مع المؤسسات المعنية للتوصل إلى اتفاقيات مع سجلات نطاقات من المرتبة العليا لرموز البلدان والتي يديرها أفراد أو التي تديرها كيانات خارج الولاية الوطنية لنقل السجلات وتمكينها من العمل كهيئات للمنفعة العامة؛

26. **نطلب** من المفوضية أيضا أن تعمل كمركز تبادل المعلومات لأفضل الممارسات في إدارة سجلات نطاقات ذات المرتبة العليا لرموز البلدان في أفريقيا، وتشجيع وتسهيل تبادل الدروس المستفادة من الدول الأعضاء في تأمين الملكية الوطنية لتشغيل سجلات نطاقات ذات المرتبة العليا لرموز البلدان الخاصة بها.

بشأن إدارة الإنترنت العالمية

27. **نحث** المجتمع الدولي على تحويل المؤسسات غير العالمية إلى مؤسسات عالمية أكثر شمولاً تمثل جميع مواطني العالم، مع مراعاة شواغل واحتياجات أفريقيا وغيرها من البلدان النامية، مع الدعوة إلى استمرار دورها بوصفها جوهر النظام البيئي العالمي لإدارة الإنترنت؛
28. **نطلب** من المفوضية، من خلال عمل ممثلي الدول الأعضاء في اللجنة الاستشارية الحكومية وأصحاب المصلحة الآخرين، مراقبة عملية تحسين سلطة تعيين أرقام الإنترنت المعتمدة في مراكش في مارس 2016؛
29. **نؤكد** مجدداً التزامنا بالعمل مع هذه المنظمات ومع جميع الشركاء حتى تصبح هذه المؤسسات أكثر عالمية بطبيعتها.



AFRICAN UNION UNION AFRICAINE

African Union Common Repository

<http://archives.au.int>

Organs

Assembly Collection

2018-01-01

Decision on the Dates of TICAD VII Ministerial Meeting and the Summit

African union

African Union

<https://archives.au.int/handle/123456789/8154>

Downloaded from African Union Common Repository